2010802 - 00018 - 2

بيروت في ٢٠١٠/٨/٢

جانب مؤسسة فريدريش ايبرت الموقرة

– الأستاذ سمير فرح المحترم –

نحن:
لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان: تعمل منذ تاريخ تشكيلها، في العام ١٩٨٢– علم وخبر رقم ٢٩/أد تاريخ ٢٠٠٠/٣/٧، من أجل الكشف عن مصير ضحايا الإخفاء القسري في لبنان.
ولجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين – سوليد: تعمل منذ تاريخ تشكيلها، في العام ٨٩ ١٩ – علم وخبر رقم ١١١٢ تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٠، من أجل الكشف عن مصير اللبنانيين المخفيين قسراً في السجون السورية.
نفيدكم أنه منذ العام ٢٠٠٥، عمدت هاتان اللجنتان إلى توحيد التحركات والنشاطات والإجراءات التي تقومان بها لمطالبة السلطات الرسمية بتحمل مسؤولياتها تجاه هذه القضية الوطنية والإنسانية، وانتشال عائلات ذوي ضحايا الإخفاء القسري من حالة الانتظار المأساوية التي يتخبطون بها منذ ثلاثة عقود ونصف حتى تاريخه.

وكما هو معلوم، فان حق ذوي ضحايا الإخفاء القسري بمعرفة مصائر أحبائهم بات حقاً ثابتاً كرسته المواثيق الدولية التي أقرها لبنان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية...)، وقد ارتقى هذا الحق إلى مستوى المبدأ العام في القانون الدولي.

وأننا كجمعيتين تمثلان أهالي الضحايا ما زلنا مثابرين على العمل على كافة المستويات سعياً لتحقيق مطلب حق المعرفة لهؤلاء الأهالي.

<u>على المستوى السياسي الرسمي:</u>

سبق أن تقدمنا بمذكرة إلى فخامة رئيس الجمهورية في شهر حزيران العام ٢٠٠٨بعد أن جرى توقيعها من قبل خمسة عشر هيئة من المجتمع المدني، جرى إلحاقها بمذكرة أخرى تضمنت آلية حل للقضية من خلال تشكيل هيئة وطنية محايدة تتولى هذا الملف من ألفه إلى يائه. وقد جرى نقاش مضمون المذكرة الثانية المفصلة للأولى، وبناء على طلب فخامة الرئيس، مع كل من وزير الداخلية والبلديات، ووزير العدل (العام ٢٠٠٩)، وقد تم تبنيها من قبل كل منهما، لكنها ما تزال حبراً على ورق تنام في أدراج رئاسة مجلس الوزراء منذ شهرآذار العام ٢٠٠٩.
وتجدر الإشارة أيضاً، إلى أن البيان الوزاري للحكومة الحالية قد أشار في البند (١٥) منه إلى العمل على حل هذه القضية والنظر بإمكانية تشكيل هيئة وطنية لهذه الغاية. لكن هذا البند انضم إلى البندين (٢٣ و ٣٥) اللذين سبقاه في بيان الحكومة السابقة.

20100802-0001b-2

<u>على المستوى القضائي:</u>
ومن أجل حق المعرفة، توجهنا إلى السلطة القضائية بشأن تحديد أماكن المقابر الجماعية التي ورد ذكرها في تقرير اللجنة الرسمية التي شكلت في العام ٢٠٠٠ للاستقصاء عن جميع المخطوفين والمفقودين وتحديد مصيرهم، وذلك من أجل تأمين حمايتها تمهيداً لنبشها بعد استكمال كافة الإجراءات اللازمة لهذه الغاية،
لقد تقدمنا بدعويين أمام قاضي الأمور المستعجلة في بيروت بشأن مقبرتين سماهما التقرير المذكور: واحدة في مدافن الشهداء في حرج بيروت، والثانية في مدافن مار متر في الأشرفية.
وفي إطار متابعة مسار الدعويين المذكورتين، نفيد أنه تم تكليف خبرين للقيام بمهمة التحقق من وجود مقبرة جماعية في مدافن مار متر وتحديد مكانها، ومن المتوقع أن يصدر قرار مماثل بشأن مدافن الشهداء.

بناء على ما تقدم، ونظراً لضرورة الاستمرار في متابعة هاتين الدعويين والتغلب على أي عقبة تعترض مسار كل منهما، خصوصاً العقبة المالية.
وحيث أننا بصدد التحضير للبدء في التنفيذ العملاني لعدد من المهام المنوطة بالهيئة الوطنية الآنف ذكرها، ريثما تتخذ السلطة الرسمية قراراً جدياً بتشكيلها،
وبما أن جميع هذه الإجراءات تستدعي، إلى جانب الدعم المعنوي المهم جداً، دعماً مادياً يفوق إمكانياتنا الذاتية، إذ درجنا على تغطية العديد من النشاطات التي قمنا بها من جيوبنا الخاصة،
وبما أن المبلغ الملح تأمينه حالياً لمتابعة سير هذه الإجراءات لا سيما القانوني منها، والبالغ حوالي /١٥/ خمسة عشر مليون ل.ل.

جئنا بكتابنا هذا نطلب مؤازرة مؤسستكم كما سائر هيئات حقوق الإنسان الصديقة لقضيتنا لتأمين المبلغ المطلوب.

وتفضلوا بقبول فائق المودة والاحترام والشكر لتعاونكم وتضامنكم.

لجنة أهالي المخطوفين
والمفقودين في لبنان
وداد حلواني

لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين
(سوليد)
غازي عاد